

تصنيف العلوم

الهادي العلوي*

alaouihadi@hotmail.com

تقديم: يشير مصطلح تصنيف العلوم والمعارف إلى تلك المبادئ والقواعد التي تنظم من خلالها المعارف الإنسانية في شقيها الرئيسيين: معرفة الطبيعة ومعرفة الإنسان. وتشمل الأولى كل العلوم التي تمكن الإنسان من فهم أكثر للظواهر الطبيعية، ومن معرفة أعمق بكنهها، وبتحكم تقريبي فيها عبر ضبط القوانين المتحكممة فيها. بينما تشمل الثانية كل المعارف التي تتجه إلى فهم الظواهر الإنسانية والاقترب منها بالتحليل الاحتمالي، الذي لا يتغيا تفسيرها كما تفسر علوم الطبيعة، بل يحاول فهمها والإحاطة الجزئية بها.

ويعد التصنيف عملية منهجية، بحيث إن الغاية من هذه العملية هي إدراك التشابه والوحدة بين العلوم المختلفة، وذلك ببيان حدودها والعلاقات فيما بينها. غير أن هذه العملية المنهجية محكومة بمرجعية الباحث-المصنف وخاضعة لتصوراته الفكرية والأيدولوجية. إذ من الصعب على المصنف أن يطرح اعتقاداته الأيدولوجية جانبا وهو بصدد إنجاز تلك العملية. وهذا ما تعضده معظم عمليات التصنيف، فنجد أنها تتباين من مصنف لآخر. وعليه فعملية التصنيف: "تستند إلى مبادئ وقواعد طبقا لتصور فلسفي أو أيدولوجي معين لطبيعة موضوعها ومنهجها ولغاياتها". ولا يقصد المصنف للعلوم، تعريفها أو حدها أو تمييزها عن غيرها، بل يتجه رأسا إلى تصنيفها في عموميتها حسب الجنس والفصل.

وقد اهتم اليونانيون بمشكلة تصنيف العلوم. ويعود الفضل في أول عمل تصنيفي غير منهجي للعلوم إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو، ووصفناه بغير المنهجي، لكونه لم يخصص مؤلفا في هذا المجال، بل تناثرت تصنيفاته للعلوم في مجموعة من الكتب، فجاء حديثه عنها في سياق بنائه للحدود والتعريفات. وقد قسم العلوم إلى ثلاثة أقسام: أولا، العلوم النظرية أو التأملية، وهي أساسا: الرياضيات والفيزياء والميتافيزيقا (ما بعد الطبيعة). ثانيا، العلوم العملية، وهي: الأخلاق والاقتصاد والسياسة. وثالثا، العلوم الشعرية، وهي: الخطابة والجدل والشعر.

إذا أمعنا النظر في هذا التقسيم، نجد أرسطو قد أعلى من مقام العلوم النظرية على غيرها من العلوم. ويرجع ذلك إلى طبيعة الثقافة اليونانية التي كانت تسمو بما هو نظري على غيره، لأن النظري يقصد المعرفة في ذاتها دون أن يتجه إلى مقاصد أخرى، ولكون تلك المعرفة متطابقة تماما مع غايات وجوهر الإنسان، باعتباره كائنا عاقلا. أما المعارف العملية، فهي تشذ عن طبيعة الإنسان، أو هي بمعنى آخر، تتباعد عن جوهره العقلي المجرد لكي تقترب مما هو عملي محسوس. وهذا هو النهج الذي سار عليه التقليد التصنيفي في المدرسة الأرسطية وخارجها لقرون عديدة جدا.

وقد ظل التقليد اليوناني القديم الذي صنفت العلوم على أساسه، سائدا لقرون عديدة من الزمن، وحتى تلك التصنيفات التي حاولت تعديله لم تستطع تجاوزه، وحاولت الجمع بينه وبين المستجدات المعرفية التي عرفت تلك البيئات الثقافية المختلفة بشكل تليفقي أو توفقي. ومع بزوغ فجر الحضارة العربية الإسلامية، وما رافقها من ازدهار علمي، صنف مجموعة من الفلاسفة والعلماء المسلمين رسائل ومؤلفات في هذا المجال. والملاحظ هو كثرة التصنيفات وتباين أهميتها: فمنها ما سار على نفس النهج الأرسطي، ومنها ما اتخذ مسار مغايرا لذلك التقسيم، بحيث عكس صورة الثقافة الإسلامية.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع في الحقل الثقافي العربي، فقد حاولنا تقديم إضاءة خاطفة على بعض جوانبه. وسنتخذ التصنيف الخلدوني نموذجا للمحاولات الأصيلة لتصنيف العلوم في الحقل الثقافي الإسلامي. وسنتناول هذا الموضوع في محورين: الأول: نقدم فيه لمحة عامة عن مسألة تصنيف العلوم في الحقل المعرفي الإسلامي. والثاني، نبرز فيه قيمة وحدود التصنيف الخلدوني.

1. إشكالية تصنيف العلوم في التقليد المعرفي الإسلامي

كان تصنيف العلوم عند العرب والمسلمين متأخرا عن نظيره اليوناني، ومما لا ريب فيه أن العرب أخذوا عن اليونان منهجهم في تصنيف العلوم وتأثروا به أيما تأثر. كانت أوائل التصنيفات تقليدا لتصنيف الأرسطي مع بعض الإضافات التي فرضتها الخصوصية العربية-الإسلامية. لكن التصنيفات المتأخرة حاولت الخروج من التقليد الأرسطي واستوعبته داخل المجال التداولي العربي – الإسلامي الخاص. وعلى هذا الأساس برز تياران أساسيان في تصنيف العلوم:

التيار التقليدي: ظل محافظا على حرفية التقليد الأرسطي في تصنيف العلوم مع بعض الإضافات البسيطة، والشاهد الذي اخترنا لتوضيح هذا هو كتاب إحصاء العلوم للفارابي، حيث نجد النفس اليوناني الأرسطي حاضرا بقوة في عملية التصنيف، لجهة حصر فرعي العلوم في: العلوم النظرية: وتشمل علم اللسان، وعلم المنطق، وعلوم التعاليم (وتشمل علم العدد وعلم الهندسة وعلم المناظر وعلم النجوم وعلم الموسيقى)، ثم العلم الطبيعي والعلم الإلهي. أما العلوم العملية أو ما يسميه الفارابي بالعلم المدني: فهي تهتم بالأفعال والسنن الإرادية والملكات والأخلاق والسجايا والشيم. وبناء على هذا التقسيم، يتبين الأثر الأرسطي جليا بينما لا لبس فيه. ثم يعمد الفارابي إلى إضافة علمين مخصوصين بالثقافة العربية-الإسلامية وهما علما الفقه وعلم الكلام.ⁱⁱ

التيار الأصيل: عمل رموز هذا التيار جاهدين على تجاوز التقليد التصنيفي اليوناني، وأدخلوا الفروع المعرفية العربية-الإسلامية بقوة ومنحوها الأولوية في عملية التصنيف. وقد اخترنا هنا الخوارزمي كمثال حي على هذا الاتجاه، ففي كتابه: مفاتيح العلوم، يقسمها إلى قسمين: علوم الشريعة وما يقترب منها من علوم، وتشمل: الفقه، الكلام، النحو، الكتابة، الشعر، الأخبار. وعلوم العجم أو اليونان وتشمل: الفلسفة، المنطق، الطب، العدد، الهندسة، علم النجوم، الموسيقى، الحيل والكيمياء.ⁱⁱⁱ

2. تصنيف العلوم عند ابن خلدون: نموذج التصنيف

أراد ابن خلدون في مقدمته، بناء تصنيف خاص للعلوم التي كانت سائدة في عصره. وما يهمننا في هذا العنصر من البحث بيان المرجعية الفكرية التي ارتكن إليها في تصنيف العلوم وتمييزها عن بعضها البعض. يستهل ابن خلدون تصنيفه للعلوم والمعارف، بالتشديد على أن تطورها رهين بتطور الحضارة والثقافة والصنائع في البيئة الحاضنة لها، أو ما يسميه بالعمران. ولا داعي للإفاضة في شرح هذا الأمر لكثرة التداول والحديث عنه في غير ما بحث وتحليل لفكر ابن خلدون. انتقل كاتبنا بعد ذلك للتفريق بين نمطين من العلوم: العقلية والنقلية يقول:

"اعلم أن العلوم التي يخوض فيها البشر ويتداولونها في الأمصار تحصيلًا وتعليمًا هي على صنفين: صنف طبيعي للإنسان يهتدي إليه بفكره، وصنف نقلي يأخذه عن وضعه، والأول هي العلوم الحكمية والفلسفية، وهي التي يمكن أن يقف عليها الإنسان بطبيعة فكره.... والثاني هي العلوم النقلية والوضعية، وهي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي".^{iv}

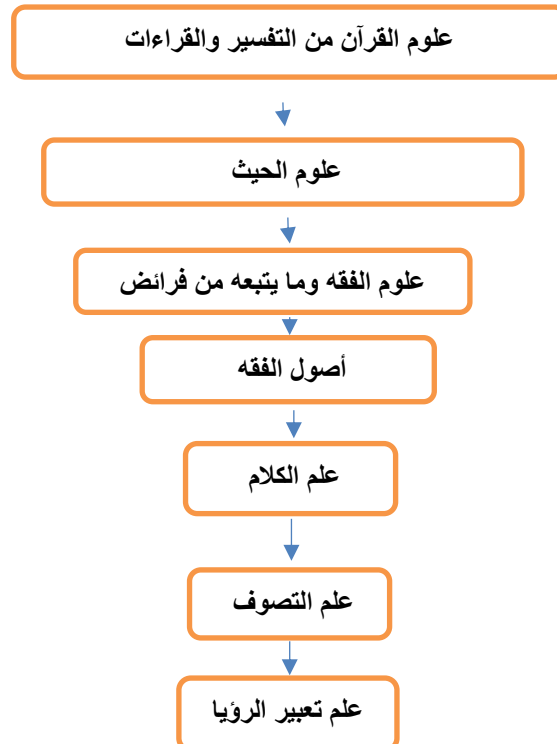
ويمكن أن نستشف من ظاهر هذا الحديث، أن ابن خلدون لم يخرج عن التصنيف التقليدي الموجود في التصنيفات العربية-الإسلامية السابقة، والتي حاولت التوفيق بين المعارف الدخيلة والأخرى الأصيلة. غير أنه بقي محصورًا في المجال التداولي الخاص بثقافته، بل غالى في الرجوع والاستناد إليه في عملية التصنيف، حين أعطى الأولوية للعلوم الدينية المعتمدة على النقل في مقابل العلوم العقلية. وهذا دليل على غلبة التقليد التأصيلي على عملية تصنيف العلوم الخلدونية، فلننتبه لقول ابن خلدون:

"والثاني هي العلوم النقلية والوضعية وهي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي، ولا مجال فيها للعقل إلا في الحاق بوجه قياسي، إلا أن هذا القياس يتفرع عن الخبر بثبوت الحكم في الأصل، وهو نقلي فرجع هذا القياس إلى النقل لتفرعه عنه".^v

وتبين هنا الأولوية التي يعطيها ابن خلدون للنقل على العقل لا في المعرفة بوجه عام، ولكن في العلوم الشرعية بوجه خاص، حيث يغيب العقل كحكم يميز ويحكم على المنقولات الشرعية. وبهذا يبين مناصرته للتيار الأصولي الذي يضعف وظيفة العقل ويهمشه لصالح النقل من القرآن والروايات. وحصر عمله في القياس، بمعنى الاستغناء عنه كمضمون وفعل والمحافظة عليه كآلة.^{vi} فلا عجب إذن من أن تكون علوم الشرع والنقل على رأس العلوم في التصنيف الخلدوني، وهي مقصودة لذاتها، ثم تليها العلوم المرتبطة بها تراتبياً. يوضح ابن خلدون هذا بقوله:

"وأصل هذه العلوم النقلية كلها هي الشرعيات من الكتاب والسنة التي هي مشروعة لنا من الله ورسوله، وما يتعلق بذلك من العلوم التي تهيئها للإفادة، ثم يستتبع ذلك علوم اللسان العربي الذي هو لسان الملة وبه نزل القرآن".^{vii}

وانطلاقاً من هذا المبنى "المعرفي" الذي تكون فيه الأولوية للمعارف الشرعية، يرتب ابن خلدون العلوم بهذه الطريقة:



وانطلاقاً من الأنموذج الفلسفي المشبع بالتراث اليوناني، ينتقل ابن خلدون لتصنيف ما يسميه بالعلوم العقلية، وهي المقصودة لغيرها من العلوم، وعنها يقول:

"أما العلوم العقلية التي هي طبيعة للإنسان من حيث إنه ذو فكر فهي غير مختصة بملة، بل يوجه النظر فيها لأهل الملل ويستوون في مداركها ومباحثها، وهي موجودة في النوع الإنساني منذ كان عمران للخليقة، وتسمى هذه العلوم علوم الفلسفة والحكمة".^{viii}

وتشمل هذه العلوم: علم المنطق، العلم الطبيعي، ما وراء الطبيعة، علم المقادير وفروعه وغيرها. وكل ما يهمننا مما سلف بيانه، هو الكشف عن التوجه الإيديولوجي المتحكم والموجه لتصنيف العلوم عند ابن خلدون، ونحن لا نعتبه على التداخل بين البعدين الذاتي والموضوعي هذا ولا نستغربه منه. ذلك أننا أشرنا في بداية هذه الورقة البحثية بأن عملية التصنيف لا تنفصل عن التداخل بين البعدين السالفيين لدى مصنف العلوم. وهذا ما كشفه هذا التصنيف الخلدوني، فابن خلدون المفكر العربي المسلم، يحصر العقل في زاوية ضيقة، ويفتح المجال واسعا للنقل لكي يتحكم في العقل ويوجهه، ويوظفه كمجرد آلة قياس لا غير. وهذا ما لا يتحرج ابن خلدون في التصريح به والدفاع والمحاجة عنه في إعلاء بين لقيمة العلوم الدينية على غيرها من المعارف الإنسانية الأخرى. بل يدعو إلى توسيع مجالها والاستزادة من فهمها والنهل من معينها قدر الامكان. وفي المقابل، يحذر من خطورة المعارف الأخرى، إذ هي مجرد خادمة للعلوم الدينية وتابعة لها، ويجب ألا نخرجها عن هذه الوظيفة الضيقة، دعونا نبين ذلك من كلام ابن خلدون:

"فأما العلوم التي هي مقاصد، فلا حرج في توسعة الكلام فيها، وتفريع المسائل واستكشاف الأدلة والأنظار... وأما العلوم التي هي آلة لغيرها... فلا ينبغي أن ينظر فيها، إلا من حيث هي آلة لذلك الغير فقط، ولا يوسع فيها الكلام ولا تفرع المسائل، لأن ذلك مخرج لها عن المقصود، إذ المقصود منها ما هي آلة له لا غير، فكلما خرجت عن المقصود وصار الاشتغال بها لغوا مع ما فيه من صعوبة الحصول على ملكتها بطولها وكثرة فروعها".^{ix}

قد لا نبالغ إذا قلنا إن ابن خلدون أحد أبرز ممثلي الاتجاه التأصيلي في الثقافة العربية-الإسلامية، ومن المفكرين الذين يتمسكون بالمرجعية الدينية وبالعلوم التأصيلية تمسكا حرفيا. وهذا التوجه هو ما يفسر تراتبية تصنيف العلوم والمعارف عنده، فتهميش العلوم العقلية لصالح الأخرى الشرعية ليس بالغريب على مفكر منتصر للدين الإسلامي ولكافة المعارف التي تعلي من شأنه وتحتاج عنه. وهكذا لن نتعجب أن يحط ابن خلدون من قيمة الفلسفة بالإطلاق. فهي هو يخصص الفصل الحادي والثلاثين لدحض الفكر الفلسفي ووسمه بالفساد: في إبطال الفلسفة وفساد منتحلها. لنأمل قوله:

"هذا الفصل (المسمى: في إبطال الفلسفة وفساد منتحلها) وما بعده مهم لأن هذه العلوم عارضة في العمران كثيرة في المدن وضررها في الدين كثير".^x

ولعل مستعجبا يسأل وما علاقة هذا بموضوع هذه المقالة البحثية فهي لا تسعى إلى الكشف عن وجهة نظر ابن خلدون في الفلسفة، بل إن تصنيف العلوم هدفها. إن هذه النظرة الأصولية للفلسفة وللعقل عموما، ستسحب على فعل التصنيف الذي قام به ابن خلدون للعلوم، فلندعه يشرح لنا هذا:

"فليكن الناظر فيها (أي العلوم غير الشرعية) محترزا جهده من معاطبها، وليكن نظر من ينظر فيها بعد الامتلاء من الشرعيات والاطلاع على التفسير والفقه".^{xi}

فأين ابن خلدون من كلام الفارابي في إحصاء العلوم، حين حث على طلب العلوم كافة دون أدنى تمييز بينها، يقول:

"وهذا الكتاب يقدر الانسان على أن يقيس بين العلوم، فيعلم أيها أفضل، وأيها أنفع، وأيها أتقن وأوثق وأقوى، وأيها أوهن وأوهى وأضعف"^{xiii}.

وأين هو من كلام الخوارزمي في مقدمة مفاتيح العلوم، حيث يزعم أن كتابه مقدمة خفيفة طريفة ممهدة لمعرفة كافة العلوم والنهل منها، دون أن يعلي من مقام علم على آخر، يقول:

"وسميت هذا الكتاب مفاتيح العلوم، إذ كان مدخلا إليها، ومفتاحا لأكثرها، فمن قره وحفظ ما فيه، ونظر في كتب الحكمة هذا (أسرع في قراءتها) وأحاط بها علما، وإن لم يكن زاولها، ولا جالس أهلها وجعلته مقاليتين: إحداهما: لعلوم الشريعة وما يقترن بها من العلوم العربية.

والثانية: لعلوم العجم، من اليونانيين وغيرهم من العجم"^{xiii}.

وفي المحصلة، لن أضيف إلى ما بينته أعلاه شيئا، فمرجعية ابن خلدون في تصنيف العلوم والمعارف بيئة واضحة لا لبس فيها: هي مرجعية فكرية ومعرفية دينية أصولية بامتياز.

خلاصة: نستخلص من دراستنا أن عملية تصنيف العلوم ليست قضيت منهجية فحسب، بل يكاد

يكون تصنيف العلوم مبحثا علميا مستقلا بذاته. ويتميز تصنيف العلوم بكونه عملا وصفيا يرتكز على معرفة عامة وشاملة بما يصنّفه الباحث، هدفه بناء خريطة عامة توضع فيها كل معرفة في فئة، أو طبقة، أو مجال محدد. ورغم أن هذه العملية محكومة بقواعد منهجية، فإن الجانب الذاتي حاضر بقوة: فالمنطلقات الثقافية والمرجعية العقائدية والفكرية تساهم في بلورة رؤية الباحث وتوجه تصنيفه للعلوم. هذا ما يفسر الاختلاف بين التصنيفات من مصنف لآخر. وقد وقفنا عند هذا التباين في الحقل الثقافي العربي عندما ميزنا بين نوعين من التصنيفات: تصنيف مقلد وآخر أصيل. وبينما أن التصنيف الخلدوني يندرج ضمن الخانة الثانية.

وفي العصر الحاضر، نلاحظ أن تصنيف العلوم ينحو نحو التكتيف والتجميع. إذ نجد أن العلوم تصنف عادة إلى علوم الطبيعة أو ما يسمى بالعلوم الحقة، وتدخل في هذه الخانة كل المعارف بمعرفة الطبيعة وكنه قوانينها، وتضم علوم: الفيزياء والكيمياء وعلم الفلك وغيرها من العلوم الرئيسية والفرعية. ثم علوم الانسان، أو الإنسانيات أو علوم الروح، أو العلوم الناعمة^{xiv}، والتي تهتم بدراسة كافة الأبعاد المتعلقة بالإنسان وتشمل: علم النفس والاجتماع والتاريخ والثقافة والسياسة...

ورغم الاختلافات والتباينات القائمة بين علوم الطبيعة وعلوم الانسان، إلا أن هذا لم يمنع بروز مناهج تصنيفية حاولت الجمع بينها لتبنيها مبدأ في التصنيف مفاده: أن دراسة الظواهر الطبيعية أو الإنسانية لا يمكن ان يكتمل إلا بنظرة بنيوية تنطلق من علاقات التأثير والتأثر القائمة بينها.

لائحة المراجع

1. أبو نصر الفارابي: إحصاء العلوم (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1991).
2. محمد بن احمد بن يوسف الخوارزمي (تحقيق: ابراهيم الأنباري): مفاتيح العلوم (بيروت: دار الكتاب العربي، 1989، ط2).
3. ابن خلدون (تصحيح وفهرسة أبو عبد الله السعيد المندوه): المقدمة (بيروت - مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ).

- ⁱⁱ أبو نصر الفارابي: إحصاء العلوم (لبنان: بيروت مركز الإنماء القومي، 1991).
- ⁱⁱⁱ محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي (تحقيق: إبراهيم الأنباري): مفاتيح العلوم (بيروت: دار الكتاب العربي، 1989، ط2)، ص 15.
- ^{iv} ابن خلدون (تصحيح وفهرسة: أبو عبد الله السعيد المندوه): المقدمة (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، بدون تاريخ، الطبعة الثالثة)، ص 117.
- ^v ابن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 117.
- ^{vi} يذكرنا هذا بتصنيف ابن جزي (693-741هـ): علوم شرعية، علوم هي آلات للشرعية، وعلوم ليست شرعية ولا آلات للشرعية، عبد القادر حمدي، تصنيف العلوم عند العرب، مرجع سابق.
- ^{vii} ابن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 117.
- ^{viii} ابن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 175.
- ^{ix} ابن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 238.
- ^x ابن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 210.
- ^{xi} ابن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 216.
- ^{xii} الفارابي: مقدمة كتاب إحصاء العلوم، مرجع سابق، ص 7.
- ^{xiii} الخوارزمي، مقدمة مفاتيح العلوم، مرجع سابق، ص 15.
- ^{xiv} www.lmm.jussieu.fr/~sagaut/epistemologie-v14.pdf . Pierre Sagaut : introduction à la pensée scientifique moderne , p 26